

تقديم مركز نهوض للدراسات والبحوث

كثيراً ما يتجدد الحديث حول ضرورة تجديد العلوم الإسلامية وأهمية مواهمتها لمستجدات الواقع العربي والإسلامي. وقد قدم عدد من المفكرين المسلمين -منذ مطلع ثمانينيات القرن المنصرم- محاولاتٍ منهجيةً لتقريب العلوم الإسلامية المختلفة من العلوم الاجتماعية والإنسانية، والانطلاق منها في سبيل ما سُمي بـ«أسلمة المعرفة»، إلا أن الأمر ظلَّ رهين البحث النظري والمحاولات المعرفية لخلق مساحاتٍ مشتركةٍ بين المجالين: الإسلامي والإنساني، أو إدخال أحدهما في الآخر، انطلاقاً من مركزية العلوم الإسلامية.

يلاحظ عدد من الأكاديميين والمتخصصين استمرار سؤال الجمع أو التقريب بين الحقلين المعرفيين: الإسلامي والإنساني، حتى وقتنا الحالي، خاصةً بعد موجات الربيع العربي منذ عام ٢٠١١، حيث أثار الصعود السياسي الإسلامي في عددٍ من دول الربيع العربي سؤال الإمكانيات مجدداً: إمكان اختبار الأطروحات الإسلامية ونجاحها في فضاء الحداثة السياسية والاجتماعية، وتحديات التجديد والتجاوز، وإعمال نظريات «المصلحة والمفسدة الشرعية»، و«التفكير المقاصدي»، و«البعد الأخلاقي» للدين.

فكيف يمكن التفكير في سؤال العلاقة بين العلوم الشرعية الإسلامية والعلوم الاجتماعية؟

تُعدُّ بنية هذا السؤال في حد ذاته بنية سائلة غير محددة إلى حد كبير، ومساحة الحقلين المعرفيين ضخمة ومتنوّعة بشكلٍ كبير، وتتطلّب الإجابة عنه تحديداً أكثر دقةً ووضوحاً لبلورة إجاباتٍ علمية ومنهجية، تؤدي في نهاية الأمر إلى الانتقال من مربع التفكير المجرد إلى مربع الإنتاج المعرفي المُثمر.

يفترض البروفيسور ساري حنفي -في هذا المشروع الذي يقدمه مركز نهوض للدراسات والبحوث- وجود قطيعة بين علوم الشرع والعلوم الاجتماعية، موردها طبيعة الممارسة العلمية التي يعمل من خلالها متوجو المعرفة الدينية الإسلامية في العصر الحديث والمعاصر تحديداً، وفيكك المؤلف هذه الممارسة من خلال نماذج التعليم التقليدي (المساجد والجواامع السنّية الكبرى)، والتعليم الديني الجامعي (الجامعات والمعاهد السنّية).

وخلال ما يقارب خمس سنوات، هي مدة العمل على هذا المشروع، بتمويلٍ من مركز نهوض للدراسات والبحوث، قام المؤلف بالحفر فيما وراء عملية إنتاج المعرفة الدينية، سعياً منه إلى تشخيص أسباب القطيعة بين علوم الشرع والعلوم الاجتماعية، وتناول مختلف أنماط التعليم والمناهج والأفكار والمؤثرات الاجتماعية والسياسية الفاعلة في بنية المنتج المعرفي في كل نموذج، بالإضافة إلى تحليل تجارب التقريب والمزاج بين العلوم الدينية والاجتماعية.

والجديد الذي يقدمه هذا الكتاب، هو المسح الواسع الذي شمل عدداً كبيراً من النماذج التجارب، والعدد الضخم من المقابلات وورش العمل والمؤتمرات التي أقيمت لاستكشاف بعض التجارب البُكر في هذا المجال، حيث توفرت قاعدة بيانات كبيرة صالحة للتحليل والتوظيف في سياق هذا المشروع.

وبالعودة إلى سؤالنا السابق، فإن التفكير فيه من خلال المقاربات التي يقدمها هذا المشروع سيدفعنا حتماً إلى الاشتباك المعرفي والنقد مع فكرة

السؤال وجوديًّا، وجدوًى البحث فيه، ومدى فائدته في إنتاج معرفة لاحقة مبنيةٌ عليه، ومن ثمَّ فمن الممكن أن نطرح عدداً من الأفكار المثيرة للنقاش والجدل حول هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

أولاًً : ينبغي تقرير أن ثمة فارقاً بنوياً بين التفكير العلمي داخل الدين والتفكير العلمي فيه من خارجه، وأن طبيعة إنتاج المعرفة الدينية المعنية بالتبعد والسلوك والتلقى الشيولوجي للأديان تتأثر بقواعد خاصة بكل دين، وتنشغل بحزمٍ من الاهتمامات والأهداف التي يتغيّرها كلُّ دين، وهو ما يتطلّب -طبيعة الحال- اعتبار «فارق البنية» عاملاً مهمًا في تحديد الفوارق الإنتاجية والتفكيرية بين علوم الدين والعلوم الاجتماعية.

ثانياً: يتميّز الإسلام بطبيعة إنتاج معرفي ديني معقدٌ ومتداخل، ولا يعني هذا التعقيد انحصره في أفراد محدّدين، أو كونه لا هوئيًّا لدرجة غير عقلانية؛ لكنه في الواقع الأمر معقدٌ في ارتباطاته بالنصوص المؤسّسة، وعمليات التأويل ودفع التعارض والترجيح بين ظاهر هذه النصوص، فالتعقيد «العقلاني» الذي تَسْمِيه المعرفة الدينية الإسلامية محكومٌ بقواعد واضحة ومُرنة للتتعامل مع النصوص، سواء النصوص المؤسّسة أو الأقوال المذهبية، فضلاً عن مساحات الاشتراك والاختلاف بين مختلف العلوم، وهي أمور يكتسبها الممارسات لإنتاج هذه المعرفة اكتساباً فنيًّا طويلاً وعميقاً.

إن التداخل المعرفي داخل الحقول العلمية الإسلامية المختلفة لم يتخذ -كتحدِّيد أولٍ - شكلَ الفصل الحاد بين هذه الحقول، ومن ثمَّ رصد التداخل بينها؛ إنما هي بالأساس مرتبطة بعضها ببعض منذ التأسيس، وتداخلها بنائيًّا بشكل رئيس، والفصل المنهجي بينها جاء لاحقاً بوصفه نوعاً من التقسيم التخصصي، وبناء على تطُور علميٍّ منهجيٍّ في حجم هذه العلوم وشكلها، وهو ما يُكسب حقول المعرفة الإسلامية مزيّةً منهجيةً مهمةً، وهي إمكان وصلها أو وصل غيرها بها دون احترازاتٍ مُفرطة أو حادةً.

ثالثاً: يشير التفكير المقارن بين حقلِي العلوم الإسلامية والاجتماعية الكثيَّر من الإسكلاليات؛ إذ إن التفكير في العلوم الإسلامية من خلال ترتيبات وأنماط المقاربة في العلوم الاجتماعية سيكون خطأً منهجياً فادحاً؛ لأن طبيعة بناء العلوم وتطورها التاريخي، والسياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي أثَّرت في إنتاجها، والأبعاد النفسية الفاعلة في عقل منتجها (العالم أو المذهب)- ستكون مختلفة بلا شكٍ، وهو ما يعني أننا نقوم بالمقابلة بين كتلتَين معرفيتَين مختلفتين في الأسس والسيرورات والمآلات.

ومن ثَمَ يمكن إعادة التفكير في خطواتٍ سابقةٍ على المقابلة بين الحقَّين، ومنها التحقق من فلسفة كلٌّ حقلٌ من فروع العلم المختلفة داخله، والبحث في بنية المؤثرات الخارجية التي تؤثُّر في إنتاج كلٌّ علم، وتحديد الأهداف التي يتغَيَّها كلٌّ فرعٍ من العلوم المبحوثة.

رابعاً: كثيراً ما يُستدعي نموذج ابن خلدون بوصفه أولَ مُنظِّر إسلامي لعلم الاجتماع في التاريخ الإسلامي، والحقيقة أنَّ محاولة الدفع به نحو تصنيفه «عالم اجتماع» قد تكون من التعسُّف، أو هي بالأحرى تكرار للتفكير في العلوم الإسلامية من نافذة العلوم الاجتماعية، بينما يمكن التفكير بشكلٍ عكسيٍّ وأكثر موضوعيةً إذا ما نظرنا إلى ابن خلدون في سياقه الطبيعي، وأنَّ ما قدَّمه ابن خلدون في مقدمته كان نتاج تفاعل عالم ديني مع سياقه الثقافي والاجتماعي السياسي، وأنَّ علماء الدين في العصور المختلفة قد قدَّموا أيضاً إسهاماتٍ تفاعليةً مع بيئتهم، لكنهم -تبعاً لطبيعة الإنتاج المعرفي في زمانهم- قدَّموا هذه الإسهامات منثورةً في كتاباتٍ مختلفةٍ داخل نصٍّ عقديٍّ أو فقهيٍّ أو حديثيٍّ.

وبناءً على ذلك، يمكن التساؤل مثلاً إذا ما يمكن اعتبار كتب الرجال والجرح والتعديل -داخل علوم الحديث النبوي- نموذجاً لتفاعلٍ معرفيٍّ خاصٌّ لمُصنِّفي هذه الكتب؟

أو بصورة أخرى، هل يمكن قراءة الطبيعة التفاعلية التي تقدِّمها المعرفة الدينية في فرع نقد الرجال داخل علوم الحديث على أنها نمطٌ خاصٌّ من المعرفة الأنثروبولوجية والنفسية توازي ما تقدِّمه العلوم الاجتماعية الحديثة؟

والإجابة هنا يمكن أن تكون منطلقةً انطلاقاً مبدئياً من بنية تفكيرٍ مختلفٍ، أي إن البحث في المكون السوسيولوجي والأنثروبولوجي القديم يكون من خارج التفكير السوسيولوجي والأنثروبولوجي الحديث؛ إذ قد تساعدنا الإجابة عن هذا التساؤل بهذه الطريقة في إنتاج طرحٍ مختلفٍ عن الطرح الذي يفترض القطعية بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية.

يُطوف بنا البروفيسور ساري حنفي في هذا الكتاب في رحلةٍ ماتعةٍ ومتّميزةٍ بين مختلف منابر التعليم الديني في العالم، ويُسعى من خلال أبواب هذا الكتاب إلى استكناه مضمون التعليم الديني وحدوده وإشكالياته، بالإضافة إلى السياقات التي أثّرت في تشكّله: حيث يقدّم في الباب الأول قراءةً تفصيليةً لأنماط التعليم الديني المختلفة، ويبداً بالمنابر الكبرى: الزيتونة والقرويين والأزهر، ويُشّنّي بالاتجاهات الثلاثة الكبرى: التقليدية والسلفية والمقاصدية. ثم ينتقل بعد ذلك إلى تناول مساعي تجديد الخطاب الإسلامي من داخل الحالة الإسلامية، ويستعرض بعض تجارب دور النشر ومراكز الأبحاث العربية التي قدّمت خطاباتٍ إسلاميةً جديدةً في رأيه. كما يتناول بالرصد والتحليل نماذج لمضامين خطب الجمعة السنّية والشيعية في لبنان، ويختتم الباب بتناول تجربة «أسلمـة المعرفـة»، مقدماً منهجاً بدليلاً سماه منهج «الفصل والوصل».

ثم يستعرض في البابين الثاني والثالث التعليم الشرعي في المشرق والمغرب العربي، وينتقل في الباب الرابع إلى تناول نماذج يراها رائدةً، وهي: جامعة حمد بن خليفة في قطر، ومؤسسة دار الحديث الحسينية في المغرب، والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا. بينما يعرض في الباب الخامس رؤيةً عامةً عن الملامح الإشكالية المشتركة لكليات الشريعة، والجوانب الإشكالية التي ينبغي على هذه الكليات تجنبها. ثم يختتم المؤلف هذا الكتاب باقتراح ثلاث مقارباتٍ لتجسيـر المهوـة بين عـلوم الشـرع والـعلوم الـاجتمـاعـية، ويرىً أن مقاربـاته المقـترـحة (تبـيـنة المـعـرـفـة وفقـاً لـمـنهـج «ـالـفـصـلـ والـوصلـ»، والـمـنـهـجـية المـقاـصـدـية، والـمـقاـرـبـة الـاخـلـاقـيـة لـلـدـينـ) كـفـيـلةً بالـارـتقـاء بـمـسـطـوىـ الوـصـلـ وـالتـقـارـبـ بين حـقـليـ العـومـ الشـرـعـيـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ.

وأخيراً، يسعى مركز نهوض للدراسات والبحوث من خلال هذا المشروع إلى تقديم إضافية معرفية ضرورية ومهمة لفضاء المعرفة العربية والإسلامية الراهنة، وأن يشارك في خلق مناخ علميٍّ نقديٍّ وبناءً، يُسهم في طرح أسئلة بحثية وإجاباتٍ منهاجية واقعية وفعالة لأزمات الفكر الإسلامي المعاصر.